

مداخلة حول كتاب شحادي الغاوي- ميشال

الحاج*

أول مرة في تاريخ الحزب السوري القومي الاجتماعي يقوم أحد الملتزمين بعقيدة هذا الحزب بوضع دراسة نقدية في تاريخه الذي لم يدون حتى الآن بالرغم من مرور أكثر من خمسة وثمانين عاماً على تأسيسه. مع العلم أن الزعيم الجليل كان يعول كثيراً على كتابة هذا التاريخ عازياً للإرهاصات والاختلاطات الإدارية والفكرية إلى كون القوميين لم يدرسوا جيداً تاريخ هذا الحزب .

اعتمد الباحث القومي الرفيق شحادي الغاوي في وضعه لهذا الكتاب منهجاً بحثياً بأسلوب علم الرياضيات متوسلاً فيه قواعد المقاربات المسندة إلى نصوص ومستندات وكتابات استمدها من كتابات الزعيم ومن مدونات المسؤولين الذي رافقوه في كتب ورسائل أضاءت على نواح وتواريخ هامة من تاريخ الحزب وفي مجرى تدوين التجربة الحزبية التي خاضها كل من الرفقاء والأمناء الذي رافقوا جهاد الزعيم المؤسس.

إن الهاجس الموضوعي وانشداد الباحث غاوي إلى المقاربة الدقيقة للحقيقة هو ما حفظ المؤلف من الانزلاق وراء تقديم أحكام شخصية وقاطعة. وهذا ما نجده غالباً في الكتاب موضوع هذه الندوة فهو يتوخى الدقة ونقل الرأي المخالف من مصادره ليصوغ من خلاصاته ومقارباته بحذر ودراية وموضوعية، وبلغة متسائلة شكاكة بعيدة عن القطع في أمور لا يجوز القطع فيها بغياب الاسناد الكتابي المتصل بها.

والكاتب ليس غريباً عن الكتابة في الموضوعات التي شغلت العقل القومي على امتداد تاريخ الحزب إذ لطالما شرع الرفيق الغاوي أبحاثه في شرح مفاهيم عقيدية كانت مدار جدل وحوارات مكثفة في الأوساط الثقافية الحزبية كمفهوم العروبة الحقيقية التي نادى بها الحزب السوري القومي الاجتماعي ومفهوم المدرجية ومفهوم الديمقراطية التعبيرية التي انفرد بها الحزب القومي عن سائر الأحزاب والدساتير والتنظيمات السياسية الناشطة في بلادنا. لقد وعد الكاتب بجمع هذه الدراسات في كتاب واحد فنتمنى له تحقيق سعيه وتحقيق الوعد.

فكتابة “الأسباب والعوامل الحزبية الداخلية في تاريخ استشهاد سعادته....” هو سَفَر في تاريخ هذا الحزب الصاخب بالارتقاءات والنجاحات كما هو صاخب بالأوجاع والنكبات. لكن الكاتب ترك الجوانب المضيئة في هذا التاريخ على أهميتها، معللاً ذلك بالكثيرين ممن كتبوا في هذا الجانب المضيء تاركاً لنفسه الكشف عن الجوانب التي شكلت عثرات في تاريخ الحزب كما شكلت إرهاصات حالت دون وضوح الرؤية في التصدي للمشاكل التي أحاطت بالأمة والحزب على حد سواء.

وإذا كان الكتاب عالج موضوع استشهاد سعادته منذ بدء التأسيس مروراً باغترابه القسري ومن ثم عودته إلى الوطن ولحين استشهاد الذي كان له الوقع المدوي على القوميين، فاسمحوا لي في هذه المداخلة أن أتطرق إلى الجانبين النظامي والحقوقى الداخليين لواقعة استشهاد الزعيم وما تلاهما من أحداث ووقائع جرّت على الحزب مآسي ونكبات لم تكن لتحصل فيما لو عملت الإدارات الحزبية بموجبات النظام

الحزبي والحقوقي والقضائي الذي وضعه الزعيم لمثل هكذا حالات.

بداية نقول إن استشهاد سعادته رغم وقعه المدوي لم يحظ من الإدارات الحزبية التي استلمت مقدرات الحزب عقب الاستشهاد بالاهتمام الجدّي المسؤول والبحث في الأسباب والدوافع التي أدت إليه، كما لم تحظ بتحديد المسؤوليات والمساءلات عن العوامل التي أدت إلى ترك الزعيم وحده يواجه مصيره منفرداً.

لا شك أن الزعيم الجليل وقبل أن يعلن ثورته القومية على الحكومة اللبنانية المارقة والفاسدة اجتمع مع المنفذين العامين ونظار التدريب في الكيان اللبناني وطلب منهم الاطلاع على قدرات الحزب العسكرية والتنظيمية عديداً وعتاداً فكانت الإجابات أرقاماً مبالغاً فيها، فأوكل للأمين الصدر عساف كرم تولى مهمة القيادة العسكرية للثورة.

لم تحقق الوقائع على الأرض ما كان قد عرض على الزعيم سوى احتلال مخفري برج البراجنة ومشغرة. وكان الزعيم قد غادر لبنان إلى الشام مضطراً تحت ضغط الملاحقة العسكرية الأمنية له وللقوميين.

إن عملية إعلان الثورة القومية مسألة كبيرة وخطيرة بحيث إنها كانت تقتضي توافر حشد من القيادات التنظيمية والإدارية والعسكرية والإعلامية لإدارة هذه الثورة بقيادة الزعيم. لكن ما وصل إلينا هو تباكٍ على استشهاد سعادته وكيفية الانتقال من حسني الزعيم ورئيس وزرائه، ورياض الصلح، ووضع اللائمة على هؤلاء، والتعظيم على واقعة ترك الزعيم وحيداً يواجه مصيره بنفسه من دون حضور ومواكبة من الإدارة الحزبية، التي من المفترض أن تكون محيطة به في تلك الظروف العصيبة والخطيرة.

إن مسألة استشهاد سعادته وتركه وحيداً يواجه مصيره بنفسه لم تنل من الإدارة الحزبية الاهتمام الجدّي المطلوب من درس وتساؤل ومساءلات وترتيب مسؤوليات ف وكأن الحدث يقع ضمن مسؤوليات حسني الزعيم ورياض الصلح وغيرهم. أو كأنه يكفي الانتقال منهم دون الالتفات إلى الجانب الداخلي الحزبي وما رتبته من اهمال قاد إلى تسليم سعادته إلى السلطات اللبنانية وتصفيته جسدياً في محاكمة صورية ظالمة وفضة، بل إنها في الحقيقة عملية اغتيال بامتياز.

إن الكتاب الذي نحن بصددده لم يتطرق بوضوح ودقة لهذه المسألة النظامية والدستورية الدقيقة الهامة والخطيرة وإن كانت من خارج السياق الموضوعي والواقعي للوقائع والأحداث التي أعقبت استشهاد سعادته. فالمؤسسات التي أعيد بناؤها بعد حادثة الاستشهاد لم تول الاستشهاد القدر المستحق من الدرس والمساءلة حول مجريات الاغتيال منذ واقعة التسليم في الشام حتى الاغتيال على رمال بيروت. فنحن لا نعلم لماذا ترك الزعيم بعدما استشعر بخطر حسني الزعيم يغادر إلى عمان منفرداً ثم يقفل في منتصف الطريق عائداً إلى الشام ليلتقي بحسني الزعيم مواجهاً مصيره منفرداً.

وحيث أن سعادته أعلن الثورة القومية على الحكومة اللبنانية الفاسدة والمارقة فإننا لم نحظ بمستندات ووثائق عن تنظيم قيادة هذه الثورة ومن هم القادة المقربون من الزعيم وما هي صلة الوصل بين الزعيم والقادة الميدانيين على الأرض ومن هي الجهة الإعلامية المناط بها تعميم بلاغات الثورة وبياناتها؟ ومن هم الناطقون الاعلاميون باسمها؟ فالزعيم وضع برنامج الثورة وغرضها في بيانه التاريخي المؤرخ في الرابع من تموز من العام 1949، أما المجريات الثورية فكانت شذرات كلام وروايات كل يعرضها من موقعه.

وبعد استشهاد سعادته لم تجر أية مساءلة للمسؤولين الذين خدعوا الزعيم وزودوه بالمعلومات المغلوطة والمبالغ فيها عن السلاح والعديد والعتاد لأن الزعيم افترض في رفقائه الصدق والعزيمة التي على ضوءها قرر اعلان الثورة، فلما دقت ساعة الحقيقة كانت الخيبة عامرة.

وعليه فإن غياب المساءلة لا بل المحاكمة الداخلية الحزبية لحادثة اغتيال سعادته وتحديد المسؤوليات وترتيب العقوبات عليها وسكوت القوميين والنخب الحزبية عن هذه المسألة دفع بالمسؤولين إلى تهميش هذه المسألة الخطيرة والعمل على دفنها وبدلاً من محاسبتهم اندفعوا للهيمنة على مقدرات الحزب وقيادته.

إلا أنهم هم أنفسهم عادوا وتصادموا في أواسط الخمسينات من القرن الماضي نتيجة خلاف نشب بين المجلس الأعلى ورئاسة الحزب حيث نصب المجلس الأعلى من نفسه محكمة لمحاكمة الرئيس فاغتصب المجلس السلطة القضائية فكان الخصم والحكم في آن واحد وأصدر حكمه بإعفاء الرئيس من مسؤولياته وطرده بحكم يبطن خلفيات نزاعية أدى إلى شق الحزب. فكان لهذا الحدث الوقع المدوي الآخر بعد استشهاد الزعيم، مما أفقد الحزب الكثير من قوته وصلابته.

من المفيد هنا الإشارة إلى أن الزعيم كان قد وضع نظاماً خاصاً للمحكمة الحزبية في أيار من العام 1949، شكّل من خلالها السلطة القضائية الحزبية، ووضع لها قوانينها وعقوباتها وأصول المحاكمات لديها ونظامها الإداري. إلا أن المجلس الأعلى، حال خلافه مع الرئيس، لم يتوسل المحكمة الحزبية لتكون حكماً فاصلاً في النزاعات الحزبية العليا، بل نصّب نفسه، ومن خارج أحكام الدستور، سلطة قضائية تحاكم وتفصل وتطرد، بالرغم من أن صلاحية المجلس الأعلى بموجب دستور الحزب لا توليه سلطة القضاء. لكنه تجاوز الدستور وأعفى الرئيس من صلاحيته الدستورية وطرده مما تسبب بشق الحزب. كل ذلك بصرف النظر عن صحة أو عدم صحة الاتهامات الموجهة إلى الرئيس. فمنهج المحاكمة كان في المبدأ دستورياً. لقد كان على المجلس الأعلى، وبحسب النظام الشكلي للمحاكمة، أن ينأى بنفسه عنها ويتوسل المحكمة الحزبية للفصل في الاتهامات الموجهة إلى الرئيس. ومن الملاحظ أن الزعيم عندما وضع قانون المحكمة الحزبية لم يحتفظ لنفسه بأية صلاحيات قضائية مع أنه كان مصدر السلطات، بل كان حريصاً على أن تبقى السلطة القضائية مستقلة استقلالاً تاماً مركزاً على وجوب علنية المحاكمات كي لا تنقر حقوق القوميين في الخفاء.

والملاحظ أن مسألة الخلاف بين الرئيس والمجلس الأعلى لم تقتصر على مرحلة الخمسينات بل استمرت لمرحلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ولم يلجأ لا الرئيس ولا المجلس الأعلى إلى انشاء المحكمة الحزبية التي رسمها الزعيم بموجب قانون دستوري خاص فتوالت الانتشاقات وتصادم القوميون فيما بينهم. فلو توسلت الادارات الحزبية الاحتكام للمحكمة والقضاء الحزبيين لكانوا اختزلوا الكثير من الخصومات والخلافات وبقي الحزب موحداً بخضوع القوميين والادارات الحزبية لأحكام المحكمة الفاصلة في النزاعات والخلافات. ولنا من تجربة الخلاف ا لدستوري الذي حصل في حزيران عام 2016، بين أعضاء المجلس الأعلى على حصول التمديد لولاية نالته لرئيس الحزب حين خضع الجميع لحكم المحكمة الحزبية، خير دليل.

تجدد الإشارة هنا، وبقوة، إلى أن جميع الحوادث الحزبية الداخلية التي ارتبطت بالدم بقيت بدون مساءلة

أو محاكمة وسط كم هائل ومتراكم من الاتهامات والاشاعات والثرثرة دون ملامسة جوهر الحدث المتمثل بحقيقة مادية ألا وهي الشهادة، وهذا ما أفقد المؤسسات هيبتها واحترامها ووحدتها التي تعلو على أي اعتبار. فابتداء من استشهاد سعادته ومن تلاه من قادة ورفقاء مثل غسان جديد ووسيم زين الدين ومحمد سليم وحبیب كيروز وتوفيق الصفدي، وإيلي الجقل، بعضهم بأيدي خارجية وبعضهم اغتيلوا واستشهدوا بيد من يفترض، حكماً، أن يكون مع الشهيد في وحدة روح، وأن يقدم له كل مساعدة يتمكن منها. واعتبار، إن النظام الحزبي يفترض أن الخلاف ليس عداء بل يحل بالحوار وبتدخل المسؤول الأعلى الراعي للمؤسسات. ولكن للأسف لم يحصل هذا الأمر فخرس الحزب قادة كبار كان يزهو ويعول على أدائهم الآمال الكبيرة.

هذا فضلاً عن أن عملية اغتيال بشير عبيد وكمال خير بك ونجاة بجاني بالإضافة إلى مجزرة حلبا لم تجر فيها التحقيقات الداخلية اللازمة كما لم يجر تعيين المسؤولين والنقص في الأداء.

والأخطر من كل هذه الأحداث الأليمة أنه لم يتقدم أي من من القوميين الاجتماعيين لجانب المحكمة الحزبية العليا بشكوى أو إخبار لحادث استشهاد أي واحد من هؤلاء الشهداء الكبار ويطلب من المحكمة وضع يدها على ملف حادثة الاغتيال وترتيب المسؤوليات والعقوبات بحق كل مرتكب فاعلاً او محرصاً أو مساعداً أو متدخللاً أو مهملاً.

إن سكوت القوميين عن هذه المآسي وإحجامهم عن وضعها في نطاقها النظامي والقضائي والحقوقى دفع بقادة كثر للامعان في تجاوز المحظور خلافاً للنظام والدستور فصرنا إلى ما أصبحنا عليه. وإذا كان سعادته قد وضع القوميين في دائرة الملامة جراء سكوتهم عن ارتكابات الإدارة الحزبية في عهد نعمة تابت ومأمون إياس، فإن سكوت القوميين عن ادانة الارتكابات الدموية وعدم وضعها في اطارها القضائي والدستوري رتب على جميع القوميين تبعات سكوتهم عن تردي أداء ادارتهم الحزبية.

من هنا نخلص، متوجهين إلى الأعضاء بالقول، إن ثقافة العضوية الحزبية ليست في تلقي التعاميم والبلاغات والبريد الحزبي وحضور الاجتماعات فقط، على أهميتها، بل العضوية الحزبية هي الفعل الصارخ فكراً ونظاماً واستشرافاً وخلقاً وإبداعاً وصناعة لتاريخ استثنائي في الحزب والمجتمع. العضوية الحزبية فكر وحركة كما سماها سعادته وفي التعبير عن حقوق هذه العضوية بشتى الوسائل الدستورية والنظامية المتاحة، كما لا تتقرر مسائل الحزب الكبرى في الخفاء والسكوت.

أيها الحضور الكريم،

إن سعادته الذي هو محور كتاب الرفيق الغاوي كان نسيج وحده في العقيدة والتنظيم والقيادة. إلا أن القيادات التي تنكبت من بعده مهام الإدارة والقرار المركزي لم تكن بمستوى الزخم الذي أطلقه في الأوساط الشعبية كافة وعلى امتداد مساحة الأمة. هذا الزخم الذي واكبه في سجنه وما سجله من مواجهة في التحقيقات، والنضال على كافة الجبهات داخلياً وخارجياً مع التنويه أن النضال الداخلي مع المسؤولين والإدارات كما يستفاد من سردية فصول كتاب تاريخ استشهاد سعادته كان أوجع في نفس سعادته من النضال على الصعيد الخارجي.

في حياة سعادته، كان جهاده نوراً من سنا فكر وقيادة، كان محط انجذاب ومعقل إيمان. فكان أينما حل

وتحدث يحصد الانتماءات وأينما خطب ينال التأييد الوفير وأينما كتب ينير درب الصراع ويوجه البوصلة من كل انحراف أو ضعف أو شطط. فهذا القائد الفذ كان نسيج وحده في العقيدة والتنظيم والقيادة. ولكن، وكما يتبدى من فصول الكتاب أن بعض الذين أحاطوا بسعاده لم يكونوا على مستوى الفهم العميق والجدي والمسؤول بمشروع حركة النهضة بكل تحدياتها ومخاطرها وتضحياتها.

أيها السادة، أيها الرفقاء،

رغم كل هذا التاريخ الصافع لوجودنا الراهن، يبقى سعاده، بفكره ونهجه وقيادته ومواقفه وتوجيهاته ورسائله، حاضراً بيننا فكأنه يشهد معنا الحالة التي نحن بها بثاقب بصيرته ونفاذ عقله المتوقد وإرادته الفذة، يسترجع صرخته لنا أن ليس من العار أن ننكب بل العار أن تحولنا النكبات من اشخاص أقوىاء إلى أشخاص ضعفاء.

وشكراً لكم.

ميشال الحاج، الرئيس السابق للمحكمة الحزبية العليا*